

دور السياسة المالية في تحقيق استقرار الموازنة في ظل تقلبات أسعار النفط  
دراسة حالة الجزائر

د. حاكمي بوحفص

أستاذ محاضر أ

جامعة وهران 2

أ. الشارف بن عطية سفيان

جامعة وهران 2

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إبراز آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بإعتبار الجباية البترولية تمثل الجزء الأكبر الذي يدخل ضمن مصادر تمويل لإقتصاد الجزائري. حيث هذه الأخيرة كان لها تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام. إذ أنه في أغلب الأحيان كانت هناك إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها. وباعتبار السياسة المالية هي التي تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام توازن الميزانية العامة بصورة عامة، بعبارة أخرى أن الخلل يعتبر هيكلية في الأساس وقد تمثلت الإختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر. الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، النفقات العامة، السياسة المالية، متغيرات الاقتصاد الكلي.

**abstract :**

This study mainly aims to highlight the impact of oil price fluctuations on the Algerian economy considering petroleum levy represents the bulk of which falls within the sources of funding for the Algerian economy. Where the latter had a direct impact on public expenditure management. Because in most cases there was a reference to a permanent increase in income led to high levels of public spending it has been difficult to reduce them. As fiscal policy, which is reflected in the fact the fact that the lack of public budget balance in general, other Aver that the disorder is considered structurally basically have been imbalances in the growth of public expenditure greater rates of public revenue and limited resources available.

**Key words:** oil prices, public expenditure, fiscal policy, macroeconomic variables.

## التقديم:

تتعلق هذه الدراسة بموضوع السياسات المالية، حيث هذه الأخيرة خصصت لها مساحة مهمة في تفكير وجلب اهتمام معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية، والتي ترى في هذا النوع من السياسات وسيلة من وسائل التنمية و التطور. وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأساسي في تحقيق الأهداف المسطر لها من طرف أي اقتصاد معين، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. والجزائر واحدة من الدول التي لها إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية، والتي تشكل عنصرا هاما في دعم نمو الاقتصاد الجزائري. في حين تبقى الموارد خارج قطاع المحروقات ضعيفة نظرا لنقص المبادرة، وتشجيع تنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، وهذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية بالجزائر خاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل متجددة. فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، والتي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية، ومدى توفر النقد الأجنبي. كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام. إذ أنه نظر إلى أسعار النفط المتواترة في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها. وخلال فترة الدراسة شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، و تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للقطاع الخاص. وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة، والسبب يعود إلى أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الإنفاق العام الإيراد العام وفي المقابل العجز المستمر للموازنة العامة.

الإشكالية: وفي هذا الإطار يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

ما هو دور السياسة المالية في التخفيف من عجز الموازنات العامة للدول الغنية بالموارد النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط والجزائر كمثال على ذلك؟.

## فرضيات الدراسة:

- 1- ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات ارتباطا كبيرا، ولذلك حدوث أي صدمة في أسعار المحروقات لها تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية.
- 2- تأثر السياسات المالية بالصدمات الايجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط.

**المنهج المستخدم:** تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي كركيزة أساسية لتوضيح العلاقة ما بين تقلبات أسعار النفط وأداء السياسة المالية.

**أهمية الدراسة :** تكمن أهمية الدراسة في طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والإختلالات الإقتصادية خاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي إتبعت سياسات الإصلاح الإقتصادي ، ولأن السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها فالنفقات تخلق أفقا واسعة لتحريك النشاط الإقتصادي ، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة إلى أن الموازنة العمومية أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الإقتصادي.

**أهداف الدراسة :** تهدف من خلال دراستنا إلى :

✓ محاولة الكشف عن فعالية السياسة المالية في الدول ذات الاقتصاديات النفطية.

✓ محاولة الوقوف على أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري ودراسة وتحليل تجربة الجزائر في مجال إدارة الموازنة العامة.

**خطة الدراسة:** و للإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على العناصر الآتية:

**أولا :** السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

**ثانيا :** تحليل هيكلية النفقات العامة في الجزائر من 1990-2013.

**ثالثا :** اثر تقلبات أسعار النفط على الوضعية المالية للجزائر.

**الدراسات السابقة:**

دراسة **Fabrizio Carmignani (2008)**، السياسة المالية الدورية في الدول النامية: حالة افريقيا. كلية الاقتصاد جامعة كوينزلاند استراليا<sup>1</sup> . حيث تهدف هذه الورقة البحثية الى توضيح الأدلة التجريبية على

<sup>1</sup> Fabrizio Carmignani. Cyclical fiscal policy in developing countries: the case of Africa. macroeconomics research group.issn1833-4474.(2008).

السياسة المالية في أفريقيا. حيث كانت النتائج أولا، ان الحكومات التي تنتهج سياسة مالية توسعية لديها زيادة في تقلب نمو الناتج. ثانيا، السياسة المالية لديها آثار الكينزية إلى حد كبير. اما الثالثة فأدوات السياسة المالية في أفريقيا تكون مسايرة للتقلبات الدورية، وهذه النتائج الثلاث تعني أن السياسة المالية لا تساهم في استقرار الانتاج، بل على العكس تماما، في عدة بلدان أفريقية السياسة المالية هي مصدر عدم الاستقرار.

دراسة أ. شيببي عبد الرحمان وآخرون(2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية<sup>1</sup>. حيث اهتمت هذه الورقة البحثية بدراسة آثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر وذلك باستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1965-2007 حيث جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط و بمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط و الطويل فسيولد تأثير سلبي. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم و الفائدة فقد جاءت إيجابية. بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على الاستهلاك، و تأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص. مما يعني بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة. حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، فيحين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير و البعيد. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد جاءت إيجابية و معنوية في المدى القصير فقط بينما سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط و الطويل. بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على كل من الاستهلاك و الاستثمار الخاص. هذه النتائج تبين لنا بأن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة، و هذا ما يضيف خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية

<sup>1</sup> Abderrahim Chibi et al. The macroeconomic affects of fiscal Policy shocks in algeria:an empirical studay. The Economic Research Forum. Working Paper 536,(2010).

كما أوضحه تحليل التباين، و بالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

دراسة Mauricio villafuerte and pablo lopez murphy (2010)، السياسة المالية في الدول المنتجة للنفط خلال أزمة اسعار النفط الاخيرة، صندوق النقد الدولي<sup>1</sup>، حيث قدمت هذه الورقة تحليلا مفصلا عن متوسط استجابات السياسات المالية للبلدان المنتجة للنفط (دول opec) خلال الازمة الأخيرة في أسعار النفط. نجد أن دول opec ساءت أوضاعها غير النفطية منذ البداية إلى حد كبير خلال 2003-2008 كذلك زيادة في الإنفاق. ومع ذلك انعكس هذا الاتجاه جزئيا عندما ارتفعت أسعار النفط في عام 2009. وهذا ما يدل على أن السياسة المالية كانت مساندة للتجاهات الدورية وبالتالي تفاقم التقلبات في النشاط الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقدر أن انخفاض طفيف في أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى احتياجات تمويلية كبيرة جدا في المستقبل القريب. كما تبين أن الاستدامة المالية على المدى الطويل في دول (opec) ساءت.

## أولاً: السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية

### 1- مفهوم السياسة المالية.

تعد السياسة المالية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يتم وضعها بغية رسم طريق موضح لتحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة في كافة الأنظمة، وبمستويات متفاوتة حسب طبيعة النظم الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وكذلك الحاجة إلى تنظيم مواردها، وإمكاناتها واحتياجاتها، ومن خلال ذلك يمكن تعريف السياسة المالية على أنها:

\*مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>. كذلك هي تلك الدراسة التحليلية للأدوات، والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن كل الإنفاق العام، والإيرادات العامة، وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق، ومصادر هذه

<sup>1</sup> Mauricio villafuerte and pablo lopez murph, Fiscal policy in oil producing countries during the recent oil price cycle, WP/10/28, International Monetary Fund.(2010)

<sup>2</sup> طارق الحاج.المالية العامة.دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، (1999)، ص 201.

الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة<sup>1</sup>. وبصفة عامة السياسة المالية تعني استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تتضمن استخدام الموارد المتاحة للدولة لتحصيل الضرائب، وذلك من اجل الإنفاق والاقتراض من أجل تحقيق الأهداف العامة، والتي يمكن أن تؤديها على مستويات مختلفة من مستويات الحكومة وعلى مختلف المؤسسات المالية<sup>2</sup>.

## 2- أنواع السياسات المالية المعتمدة

قد تلجأ معظم الدول في غالب الاحيان الى اتخاذ نوعين من السياسات المالية لمعالجة الاوضاع الاقتصادية الداخلية وذلك في حالات التوسع او حالات الانكماش ولهذا يوجد سياسات مالية توسعية وسياسات مالية انكماشية وهي موضحة كالتالي:

### 1. السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض (السياسة المالية التوسعية).

حيث يتم وضع هذه السياسات المالية لكي تزيد من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة، كالزيادة في الانتاج، والعمالة والدخل... الخ، وبما أن الاقتصاد يمر بدورات اقتصادية غير مستقرة كان لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع حدوث مشاكل اقتصادية وبالتالي حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي فيبماكانها أن تتبع السياسات المالية التالية<sup>3</sup>:

-التوسع في الإنفاق العام: فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل او الاطفال... الخ. وتكون الاعانات الحكومية اما على شكل نقدي، او على شكل عيني، او على شكل بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع وخدمات تحدها الدولة كالحصول على الحاجيات اليومية من مأكلا وملبس، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الافراد على الانفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من حجم العمالة.

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الاسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، (2006)، ص 144.

<sup>2</sup> FMI,ajustement budgétaire:principe directeurs, série des brochures,n°49-F, département des finances publiques, sans datte.p18.

<sup>3</sup> طارق الحاج، نفس المرجع، ص 200 .

- التسريع في سداد جزء من القروض العامة: وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع الى الامام، فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها يعني احلال النقود محل الاوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي، وفيما يتعلق بمن يحمل السندات الحكومية فان سداد هذه القروض العامة لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول هؤلاء الافراد الحاملين لهذه السندات الحكومية ولا اثر على صافي مجموع هذه الاصول.

- تخفيض الايرادات الضريبية: وذلك لث قوة شرائية جديدة في المجتمع وهنا يشير علماء السياسة المالية العامة الى ضرورة اتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب، ويقولون ان تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي، لكن قد لا تؤدي هذه السياسة المالية الضريبية الى هذه النتيجة خاصة اذا ادى التخفيض الى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه الزيادة على السلع الاستهلاكية والخدمات ويكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدهم النقدية.

#### ب. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (السياسة المالية الانكماشية)

يوجد أكثر من اسلوب لتطبيق هذا النوع من السياسات ومنها<sup>1</sup>:

✓ زيادة الايرادات الضريبية: وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة في حالات التضخم الاقتصادي، وقد لا يكون اثر هذه السياسة إلا اذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك، وهنا تقع في المحذور لان المتأثر من ذلك سيكون اصحاب الدخول المحدودة وليس اصحاب الدخول المرتفعة.

✓ التوسع في اصدار القروض العامة: والافضل ان يكون الاقتراض اختياري من قبل الافراد، وبإمكان الدولة ايضا ان تتبع اسلوب الاقتراض الاجباري.

✓ الحد من الائتمان المصرفي: وذلك للتاثير على كمية النقود المعروضة، وسعر الفائدة وبالتالي حجم الاستثمار، ويكون ذلك من خلال بيع الاوراق المالية في السوق المفتوحة او رفع نسبة الاحتياطي، وسعر اعادة الخصم وما الى ذلك من اجراءات الرقابة الكيفية.

<sup>1</sup> طارق الحاج، نفس المرجع، ص 202.

### 3- آلية عمل السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية واثارها.

تعد تقلبات اسعار الموارد الطبيعية وخاصة الموارد النفطية في الدول التي تعتمد بالدرجة الاولى على هذه المداحيل من بين الاسباب الاولى التي تؤدي الى تقلبات في حجم الانفاق العام وهذا ما يؤدي بصانعي السياسات العامة الى تغيير نهج السياسات المالية المتبعة وهذا ما يسمى بالسياسات المالية لمواجهة التقلبات الدورية (Procyclical fiscal policy).

حيث هذه الاخيرة تكون توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في فترات الركود حيث يمكن لهذه السياسات ان تلحق اضرارا متمثلة في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، انخفاض حجم الاستثمار سواء في راسمال الحقيقي او راسمال البشري او كلاهما معا، كذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي كما ان هذه السياسات تلحق اضرار جسيمة بطبقة الفقراء. في هذه الحالة إذا لم يتم تعويض الكامل بسياسات مالية توسعية في الأوقات الرفاه او الأوقات الركود او الازمات، فإنها قد تنتج أيضا وجود تميز عجز كبير وتؤدي إلى عدم الاستدامة الديون. ومن بين الاسباب الكامنة التي وراء انتهاج سياسة مالية دورية او مسايرة للتقلبات الدورية يمكن توضيحها في سببين رئيسيين هما<sup>1</sup>:

✓ ضعف الاسواق المالية: حيث في هذه الحالة اذا كانت الاسواق المالية او اسواق الائتمان غير قادرة على التماشي مع متطلبات الدولة في حالة الركود، يجبر الحكومات على خفض الانفاق في الاوقات العصيبة او الحالات الحرجة كإخفاض اسعار الموارد الطبيعية مثلا النفط ففي هذه الحالة تنتهج الحكومات سياسة انكماشية.

✓ طبيعة الانظمة السياسية: حيث زيادة الإيرادات الحكومية سواء من إيرادات ضريبية او إيرادات الموارد الطبيعية اثناء فترات الازدهار، هذا الاخير يرفع من حجم الضغوطات السياسية للمزيد من حجم الانفاق والتوزيع العادل للثروات الطبيعية وفي هذه الحالة تلجأ الدولة الى سياسة مالية توسعية.

<sup>1</sup> Manasse Paolo, " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS ", FMI , working Paper,( 2006) P.04.



## 1- آثار السياسات المالية الدورية:

### أ. الفساد والسياسات المالية:

يلاحظ بأن السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية في البلدان حيث الفساد السياسي على نطاق واسع والحكومة مسؤولة أمام الناخبين. لأن الناخبين يعتقدون ان الحكومة سوف تقوم باختلاس إيرادات الموارد، وبالتالي فإنها مطالبة بزيادة الإنفاق الحكومي. حيث أكدت بعض الدراسات على أن الفساد يؤدي إلى انخفاض مستويات تحصيل الضرائب، وبالتالي انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي. وبصفة عامة هناك علاقة طردية ما بين نوعية السلطة السياسية نوعية السياسة المالية المنتهجة، ببساطة زيادة الإيرادات الضريبية المتاحة تكون دعم الإنفاق الحكومي أي مسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية<sup>1</sup>. ان البلدان التي لديها مستوى أعلى من الفساد يكون فيها جمع إيرادات ضرائب أقل لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك ناتج عن رشوة موظفين عموميين التي تؤدي إلى الإجحاف وعدم الكفاءة في الإدارة الضريبية، وبالتالي تقليل الإيرادات الحكومية. كما أنها تشكل عائقا رئيسيا أمام ضريبية منصفة وفعالة، وإدارة مخصصة، ووضع الشركات التي لا تنخرط في مثل هذه الممارسات في وضع تنافسي غير مناسب. وتعتبر الحالة التي يكون فيها جميع دافعي الضرائب و موظفي الضرائب غير شريفة، والتحقيق في تأثير العقوبات، وخطط الأجور وجداول الضريبة على مستويات الفساد. وأشاروا إلى مفاضلة بين الإنصاف والكفاءة وحاجة مفتشي الضرائب يجب أن يدفع عمولة على تقارير مرتفعة الدخل من أجل تجنب الفساد. في سياق الأنشطة التنظيمية الحكومية، وفي سياق اخر لوحظ أن الفساد ينشأ كجزء من التخصيص غير الأمثل للأنشطة الحكومية في غياب وجود تكامل ما بين العملاء الاقتصاديين والاداريين<sup>2</sup>

### ب. ضعف الاستدامة المالية.

وجدت في كثير ان السياسات مالية مسايرة للاتجاهات الدورية تؤدي الى العجز. و في الواقع انه كلما كانت البلدان لا تولد فوائض في فترات الازدهار كما ينبغي، فالحا ستضطر من قبل الأسواق لاييجاد طريقة او لتعويض من خلال ضخ قيم مالية وخفض العجز من خلال خفض النفقات خلال فترات الركود. ومع ذلك، هناك حدود سياسية وقانونية التي تحدد إمكانية القيام بذلك في مثل هذه الحالات. وبالتالي فإن طابع السياسات المالية مسايرة

<sup>1</sup> Sarra BEN SLIMANE, Moez BEN TAHAR, Why Is Fiscal Policy Pro-cyclical in MENA Countries?, International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 5. (2010)p48.

<sup>2</sup> Jean-Paul Azam. Bernard Gauthier. Jonathan Goyette. fiscal policy and corruption. Cahier de Recherche / Working Paper12-09.CREDI(2012)p3.

للتجاهات الدورية تنتهي بتوليد ما تصل إليه النتائج المالية غير المستدامة على مدى الدورة الاقتصادية كما ثبت أن هذا هو الحل في العديد من البلدان في أوروبا على سبيل المثال إيطاليا وإسبانيا قبل المالية للاتحاد الأوروبي كما حدث خلال الأزمة المالية لسنة 2008 التي أثرت على الاقتصاد الكلي الرئيسي. وقد كانت التجربة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، وكان آخرها في الأرجنتين، الإكوادور وكولومبيا في التسعينات، حيث سياسات مالية توسعية خلال الفترة التي اتبعت فترة الازدهار أثرت عليها وعلى الاقتصاد الكلي في ظل أزمة مالية الذي نتج عنها عمق الركود الاقتصادي<sup>1</sup>.

### ج. ضعف العوامل الأساسية للاقتصاد الكلي وتزايد المخاطر على استدامة المالية العامة.

تؤدي زيادة المخصصات المالية لتمويل أنظمة دعم أسعار الغذاء والوقود التي يصعب إصلاحها إلى اختلال خطيرة في المالية العامة والحسابات الجارية لدى البلدان المستوردة للنفط، وهو وضع تفاقم بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض وتدهور أسعار الصرف، على الرغم من أن تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية قد يتيح مجالاً لالتقاط الأنفاس في الأجل القريب<sup>2</sup>.

### د. تدهور القطاعات الاستثمارية الخاصة.

تؤدي تقلبات أسعار البترول إلى تقلبات مماثلة في التدفقات المالية في ميزانية الدولة، وهذا الارتباط للعائدات بقطاع النفط يجعل النفقات العامة عرضة لتقلبات عوامل و متغيرات خارجية، و بمعنى آخر يبقى النفقات العامة خارج رقابة صانعي السياسات، كما أن التقلبات الكبيرة و الغير متوقعة في النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى تكاليف اقتصادية كلية هامة، وتشمل هذه كل من تخصيص الموارد المرافقة لتغيرات الطلب، والأسعار النسبية، وتقلبات سعر الصرف الحقيقي وزيادة المخاطر التي يواجهها المستثمرون في القطاعات خارج الموارد، كما أن التقلبات الحادة في النفقات الحكومية تجعل القطاع الخاص يواجه صعوبات في تخطيط استثماراته و اتخاذ قراراته في

<sup>1</sup> Guillermo Perry, CAN FISCAL RULES HELP REDUCE MACROECONOMIC VOLATILITY IN THE LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN REGION?. World Bank Policy Research Working Paper 3080. (2003)p5

<sup>2</sup> البنك الدولي، تقرير حول الآفاق الاقتصادية العالمية: نمو أقل تقلباً، لكن أبطأ. وتيرة (2013).

المدى الطويل، و بما ينطوي هذا من آثار سلبية على الاستثمار الخاص و على النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج قطاع النفط<sup>1</sup>.

#### هـ. عدم عدالة توزيع المداخيل.

ولدورية السياسة المالية تأثير غير مرغوب فيه على الفقراء ، باعتبار أنهم يملكون رأسمال بشري أقل قدرة على التكيف مع تراجع سوق العمالة ، و يمتلكون أصولا قليلة لا تسمح لهم بالاقتراض للمحافظة على مستوى استهلاكهم عندما تنخفض النفقات العامة ، مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في مستوى معيشتهم و تعليمهم إذا لم تتوفر آليات لدعم الفقراء ، حيث بينت دراسة للبنك العالمي أن مستويات الفقر ترتفع بحدة في فترات الانكماش ولا تعود لمستواها الأصلي لا تنخفض في فترات الرواج الاقتصادي<sup>2</sup>.

#### ثانيا: تحليل هيكلية النفقات العامة في الجزائر من 1990-2013.

تستطيع السلطات الحكومية أن تؤثر على الميزانية العامة عن طريق التضخم من خلال الإنفاق الحكومي، حيث أن هذا الأخير متكون أساسا من الاستهلاك والاستثمار، فعندما تريد السلطات الحكومية التأثير على الميزانية ترفع من معدلات الاستهلاك أو الاستثمار أو تخفيضهم و ذلك حسب الأحوال الاقتصادية السائدة في البلد، وذلك باعتبار أن استخدام الإنفاق العام يعتبر كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم في المستوى العام للأسعار.

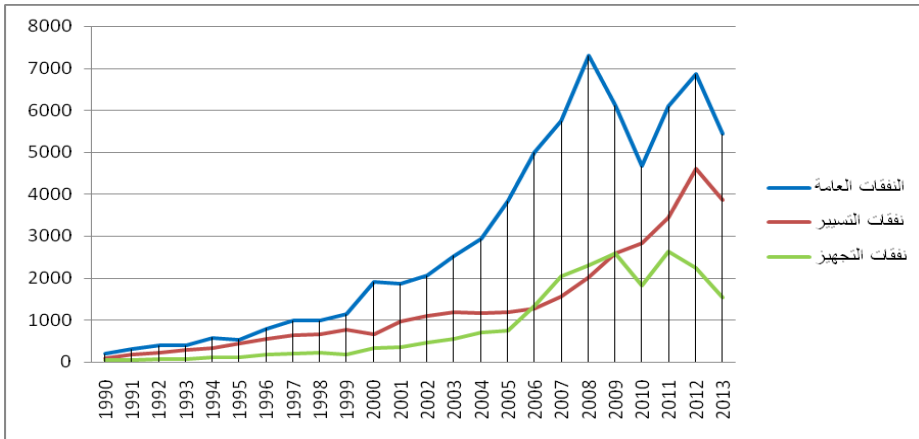
وتعمل الدولة بالتأثير على الأسعار باستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضا أو تشبيتا أو رفعا، فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، كما تتدخل الدولة عادة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات مما يؤدي إلى خفض أسعارها وبالتالي كبح التضخم. إلا أن النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي يؤدي إلى رفع الكتلة النقدية ومنه يزداد الطلب مقارنة بمستوى العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

<sup>1</sup> Barnett S.& Ossowski R, "Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries" IMF Working Paper ,Fiscal Affairs Department.(2002) ,P.15.

<sup>2</sup> Guillermo Perry, Perry G , "Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region? ", Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca, Mexico.(2002), P.2-5.

تطور نفقات التسيير والتجهيز: إذا أردنا تحليل التطور الحاصل في حجم النفقات العامة فبالتالي يمكن تتبعها حسب طبيعتها كما قسمها المشرع الجزائري الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز والتي عرفت نسب متباينة نظرا للتطورات الحاصلة في الفترة التي هي محل الدراسة وفي هذه الحالة يمكن معرفة توجهات الدولة في تخصيص النفقات وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني التالي الذي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

الشكل رقم(1) تطور كل من النفقات العامة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز



المصدر: من إعداد الباحثان.

### ● تحليل تطورات نفقات التسيير

من خلال المنحنى البياني واعتماد على الإحصائيات المقدمة في الملحق نلاحظ أن نفقات التسيير كانت في ارتفاع مستمر خلال الفترة 1990 إلى غاية 1999 حيث كانت تتزايد هذه النفقات بنسبة 20 % سنويا ففي غضون سنة ارتفعت النفقات من 96.8 مليار دينار إلى 183.2 مليار دينار وتعود أسباب ارتفاع نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية وبالأخص من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67 % من المداخيل الخارجية أما في الفترة ما بين 2000 إلى غاية 2013 ما زالت نفقات التسيير هي التي تلعب الدور الرئيسي في حجم الإنفاق العام لأنها هي المحرك الأساسي لنشاط الدولة.

### • تحليل تطور نفقات التجهيز

خلال الفترة 1990-1995 عرفت تزايد مستمر نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج المخطط لها في هذه الفترة أما خلال الفترة 1996-1999 عرفت نفقات التجهيز تذبذب حيث انخفضت سنة 1996 نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنة 1998 ، 1997 وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل الري، التربة... الخ بالإضافة إلى الاستمرار في البرامج الجارية والمقدرة نهاية سنة 1997<sup>1</sup>.

كما نلاحظ أن نسبة الزيادة من سنة 2006 إلى سنة 2007 قدرت بـ 26,07 %، وهذا كان نتيجة لسياسة إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك التدفقات الهائلة من الجباية البترولية الناتجة عن ارتفاع ارتفاع أسعار البترول.

يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعلم والصحة... الخ.

### ب. اتجاهات النفقات العامة في الجزائر من 1990-2013.

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات هيكلية، أدت إلى تغيير مسار الاقتصاد الجزائري بحيث تدنى النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتفاقم عجز الميزانية وانخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1998، وقد استدعى ذلك إجراء إصلاحات شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية، والتي عرفت سياسة تقشفية في مجال الإنفاق العام خلال هذه الفترة، وليعود الانتعاش مع مطلع سنوات 2000 نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية وزيادة الطلب على هذا المورد مع عودة انتعاش السياسة المالية التوسعية من طرف الدول بالزيادة في حجم الإنفاق العام، مم يدل على

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر من 1990 الى 2004، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (2006) ص 365.

ارتباط حجم النفقات العامة بتطور أسعار النفط في الجزائر، ولهذا سوف نحاول تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر من خلال تطور حجم الإنفاق العام.

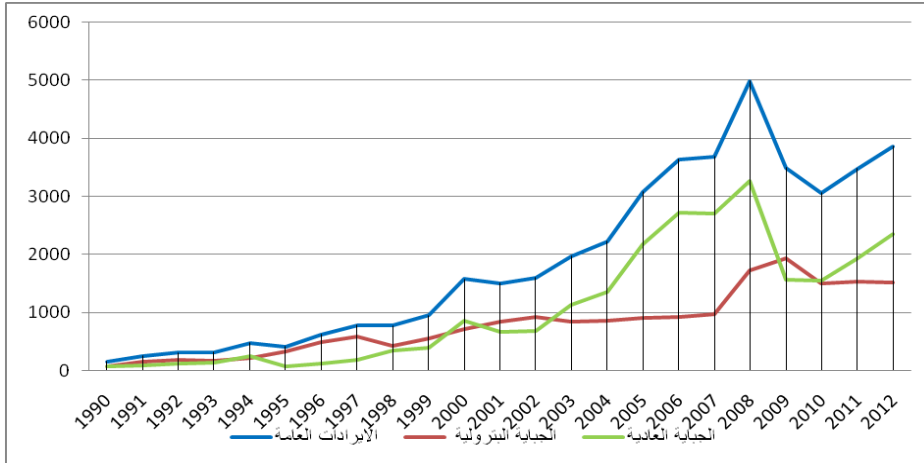
ثالثا: اثر تقلبات أسعار النفط على الوضعية المالية للجزائر.

### 1- أسعار النفط علاقتها بكل من الجباية البترولية و الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

أ. تطور الإيرادات العامة وعلاقتها بالجبائية البترولية.

عرفت الإيرادات العامة في الجزائر تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة والتي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية. حيث مثلت هذه الأخيرة أكثر من 60% من الإيرادات الإجمالية، غير إن الجباية العادية لا تمثل سوى 40% من مجمل الإيرادات لكنها عرفت تحسن في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة جملة من الإصلاحات الضريبية. حيث أن نسبة زيادة الإيرادات لم تتوافق مع زيادة حجم الإنفاق العام، وهذا ما جعل رصيد الموازنة عاجز في اغلب الأحيان وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختل نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط ويمكن توضيح كل من حجم الجباية البترولية وحجم الجباية العادية خلال فترة الدراسة.

### الشكل رقم(2) تطور كل من الجباية العادية والغير العادية



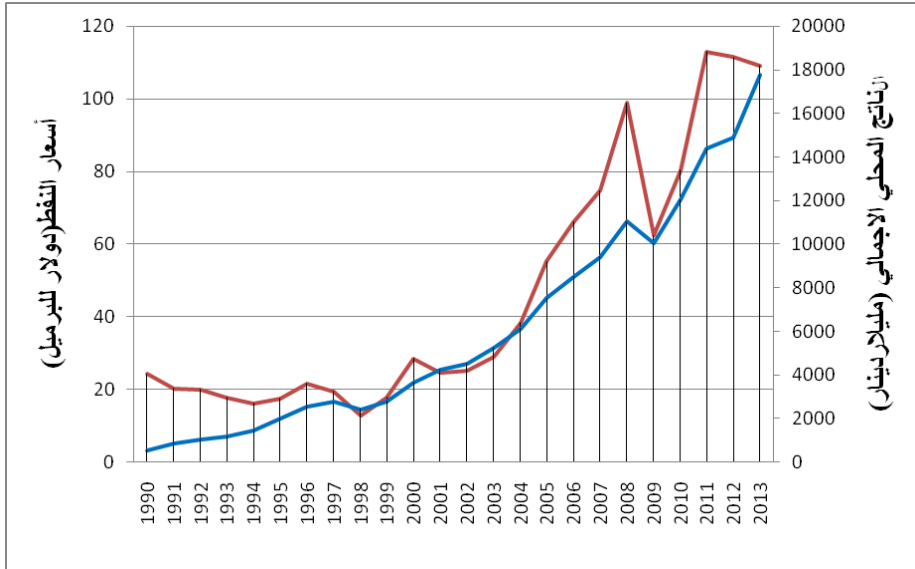
المصدر: من إعداد الباحثان.

من خلال ملاحظة المنحنى الموضح أعلاه يتضح لنا تطور إيرادات الدولة على كل الفترة التي هي محل الدراسة، ولكنها لم تكن بصفة منتظمة خاصة من سنة 1999 إلى غاية 2012. ففي الفترة من 1990 إلى 2003 كانت الجباية البترولية تمثل النسبة الأكبر لمجموع الإيرادات الكلية. حيث ظلت في ارتفاع مستمر بلغت نسبته 60%، وهذا ما يعكس سيطرة الجباية البترولية على مجموع الإيرادات. لكن بالنسبة للجباية العادية فقد تراجعت بنسبة حوالي 5% في سنة 2013 وهذا راجع إلى الاعتماد المستمر على الإيرادات النفطية أو الجباية البترولية.

### ب. أسعار النفط وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي.

يشير الناتج المحلي إلى جميع السلع و الخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات بإعتبارها منتجات محلية ويستبعد الواردات بإعتبارها منتجات خارج الوطن، وبذلك يمثل PIB مؤشر ذو أهمية كبيرة يمكن من خلاله قياس معدل نمو الإقتصاد الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للإقتصاد.

### الشكل رقم (3) علاقة أسعار النفط بنمو الناتج المحلي الإجمالي من 1990 إلى 2013



المصدر: من إعداد الباحثان.

فقد شهد الناتج تقلبا بين الإنخفاض و الإرتفاع المرتبط بحركة أسعار النفط من جهة و الأوضاع الإقتصادية وبرامج الإصلاح خلال التسعينات من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات المعتمدة أساسا على

الصادرات النفطية، و تقلص الواردات وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي، إضافة للتحفيزات المقدمة من أجل إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و هو ما يؤدي إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن حركة المتغيرين في الإتجاه نفسه أوضحتها سنتي 1994 و 1998 التي شهدت إنخفاضاً في الأسعار مما أثر على قيمة الناتج بالإنخفاض.

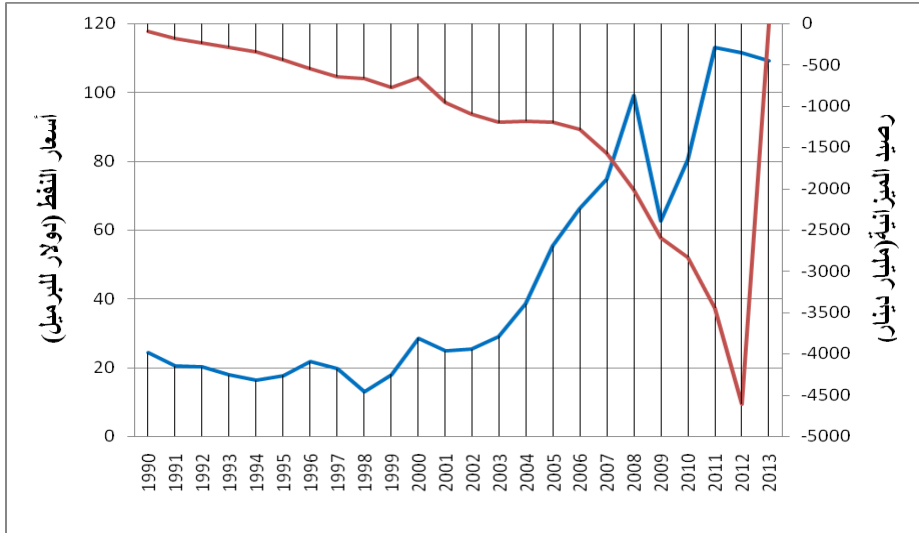
لقد كان للإرتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دوراً هاماً في تطور الناتج المحلي الإجمالي وصل سنة 2004 إلى أكثر من 7 آلاف مليار دينار، و هو ما يؤكد عن بقاء الإرتباط بين المتغيرين، كما أن برامج الإصلاح، و خاصة برنامج الإنعاش الإقتصادي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حركات الشراكة و المخصصة كان لها أيضاً أثراً بالغاً في زيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى نمو إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 بحوالي 18 الف مليار دينار جزائري.

#### ج. تقلبات أسعار النفط وأثارها على رصيد الموازنة العامة للجزائر.

تعرف الموازنة العامة للدولة على أنها هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوماً محقق، فقد يحتل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها ، أو أنها تعتمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما ، وهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد ويمكن توضيح رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة التي هي محل الدراسة والمتمثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): تطور أسعار النفط وعلاقتها برصيد الميزانية العامة





المصدر: من إعداد الباحثان.

من خلال ملاحظة الشكل البياني يتضح لنا ميزانية الجزائر عرفت عدة تقلبات واضطرابات حيث حقق الجزائر فائض ما بين سنتي 1990 و 1991 بمقدار 3.7% وهذا راجع الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية. والتي أدت إلى رفع الجباية البترولية. ومع بداية سنة 1992 إلى غاية 1999 تميزت هذه الفترة بالضعف أو الانخفاض في مجال الجباية البترولية نتيجة تدهور أسعار النفط الجزائري في الأسواق العالمية. حيث وصل سعر النفط إلى ادني قيمة له ب12.9 دولار للبرميل فقد سجلت عجزا بمقدار 148.3 مليار دينار سنة 1995.

وكان أسباب هذا العجز زيادة حجم الإنفاق راجعة إلى مرحلة عدم الثبات السياسي آنذاك، وكذلك إلى عملية جدولة ديون المؤسسات العمومية، ومع بداية سنة 2000 بدء الانتعاش يظهر على ميزانية الدولة لكن بصفة غير منتظمة فمثلا في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا بقيمة 400 مليار دينار أي تحقيق فائض بنسبة 30%، ونتيجة للبرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية كان هناك مرة ارتفاع ومرة تراجع في حجم الفوائض ففي سنة 2005 حققت الجزائر اعلى فائض بقيمة 1095.8 مليار دينار، وهذا راجع الى البرامج الهيكلية للحد من حجم النفقات العامة. وهذا ما يدل على الارتباط الوثيق لتطورات اسعار النفط بالموازنة العامة للدولة.

أما الفترة ما بين 2009 الى غاية 2012 فقد شهدت عجزا كبيرا في الموازنة العامة نتيجة الانفاق المتزايد الراجع الزيادة في رفع الأجور، وكذلك ضخ المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور وكذلك انتهاج سياسة المالية التوسعية التي لم تكن هادفة الى الاستغلال الاحسن للموارد المالية.

### الخاتمة.

من خلال هذه الدراسة تبين لنا العلاقة الكبيرة بين قطاع المحروقات و الاقتصاد الجزائري منذ تأميم هذا القطاع في 24 فيفري 1971، حيث أعتد عليه خلال فترة السبعينات في تمويل التنمية الشاملة، التي تميزت بتوسيع الاستثمارات في كل القطاعات، لكن بالنظر لارتباط هذا القطاع بأسواق النفط العالمية و تأثيره على دفع عجلة هذه التنمية. أما فيما يخص السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة السياسة الانفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى طول فترة الدراسة نظرا لتوسع نشاط الدولة، وفي المقابل الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري فإنها تعاني من مشكلات أساسية، وجوهريّة تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام توازن الميزانية العامة بصورة عامة، بعبارة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس وقد تمثلت الإختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر.

ومن أهم التوصيات المقترحة :

- ✓ يجب إعادة توجيه الإنفاق العام فيما يخص سياسة الإنفاق العام، وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويتعلق الأمر باستغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية
- ✓ استغلال ظرف الراهن الذي ارتفعت فيه أسعار النفط من أجل خلق مشاريع استثمارية، باعتبارها المحروقات من الموارد الناضبة.
- ✓ التركيز على القطاع الصناعي، وتشجيع المؤسسات الاقتصادية الوطنية، و الوقوف معها أمام المؤسسات الأجنبية.
- ✓ يجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات فيما يتعلق بالسياسة الضريبية أي توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي. وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخل بشكل عادل.

### قائمة المراجع والهوامش

- 1 البنك الدولي، تقرير حول الآفاق الاقتصادية العالمية: نمو أقل تقلبا، لكن أبطأ. وتيرة) (2013).
- 2 دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر من 1990 الى 2004، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (2006) ص 365.
- 3 د. طارق الحاج. المالية العامة. دار صفاء للنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. (1999)، ص 201.
- 4 د. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الاسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، (2006)، ص 144.
- 5 طارق الحاج، نفس المرجع، ص 200.
- 6 طارق الحاج، نفس المرجع، ص 202.
- 7 lerrahim Chibi et all. The macroeconomic affects of fiscal Policy shocks in :ria:an empirical studay. The Economic Research Forum. Working Paper ,(2010).
- 8 Barnett S.& Ossowski R, "Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries" IMF Working Paper ,Fiscal Affairs Department.(2002) ,P.15.
- 9 Fabrizio Carmignani. Cyclical fiscal policy in developing countries: the case of Africa. macroeconomics research group.issn1833-4474,(2008).
- 10 FMI ,ajustement budgétaire:principe directeurs, série des brochures,n°49-F, département des finances publiques, sans datte.p18.
- 11 Guillermo Perry, Perry G , "Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region? ", Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca, Mexico.)2002), P.2-5.
- 12 Guillermo Perry, CAN FISCAL RULES HELP REDUCE MACROECONOMIC VOLATILITY IN THE LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN

REGION?. World Bank Policy Research Working Paper 3080. (2003)p5

- 13 Jean-Paul Azam. Bernard Gauthier. Jonathan Goyette.fiscal policy and corruption. Cahier de Recherche / Working Paper12-09.CREDI(2012)p3.
- 14 Manasse Paolo, " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS " , FMI , working Paper, )2006) P.04.
- 15 Mauricio villafuerte and pablo lopez murph, Fiscal policy in oil producing countries during the recent oil price cycle, WP/10/28, International Monetary Fund.(2010)
- 16 Sarra BEN SLIMANE, Moez BEN TAHAR, Why Is Fiscal Policy Procyclical in MENA Countries?, International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 5. (2010)p48.